والسؤال المطروح الان هو اثر هذه التطورات على حجم كل من القطاعين الخاص والعام وعلاقتهما ببعضهما . لقد ظلت السياسة الاقتصادية في اسرائيل رغم العبء الكبير الذي تتركه نفقات التسلح ثابتة بالنسبة لتشجيع القطاع الصناعي خصوصا وان العجز في الميزان التجاري قد بدأ يزداد بنسبة كبيرة . ذلك ان استمرار تشجيع الصناعات التصديرية هو بدون شك احد الوسائل لتخفيض العجز في الميزان المذكور . ومن ناحية أخرى قررت الحكومة تنشيط الصناعات الحربية ومحاولة انتاج معظم ما تحتاجه القوات الاسرائيلية من ذخائر ومهام ومعدات توفيرا لرصيد اسرائيل المتناقص من العملة الصعبة . وتدل المعلومات المتوفرة في هذا الصدد ان اسرائيل ستصبح من الدول المصدرة للاسلحة على نطاق واسع خلال العامين القادمين .

رغم هذه التطورات التي زادت من أهمية القطاع العام في اربع السنوات الماضية فانها لم تحجب الانعطاف الذي حصل في مطلع الستينات نحو مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص وبالتالي دعمه بكافة اشكال المساعدة . ومما يؤكد هذه الظاهرة الدراسة التي كتبها الاقتصادي الاسرائيلي «مايكل برونو»(٧) حول الملامح الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي خلال عشر السنوات القادمة والتي افترض بها استمرار الوضع السياسي الراهن على حاله ، أي بقاء الوضع مجمدا بين العرب واسرائيل مع انخفاض نسبي طفيف في حجم الاموال المعتمدة لقطاع الدفاع .

وقبل ان نوضح الملامح الرئيسية لهيكل الاقتصاد الاسرائيلي خلال عشر السنوات القادمة نذكر ان حاكم البنك المركزي في اسرائيل اكد بأن مجموع التثميرات ستصل الى ٦٦ بليون ليرة اسرائيلية خلال الفترة المشار اليها . وهذا الرقم هو ضعف حجم التثميرات التي وجهت الى مختلف قطاعات الاقتصاد خلال الستينات حيث كان نصيب قطاع البناء ٣١ ٪ من المجموع والتجارة ٢٠ ٪ والنقل والمواصلات ٣٠ ٪ والصناعة ١٥ ٪ .

وفي محاولة التنبؤ عما سيكون عليه حجم الناتج الوطني خلال عشر سنوات (١٩٧٠ — ١٩٧٥ — ١٩٨٠) قام برونو باحتساب الناتج الوطني من خلال معادلة مجموع الانفاق في الاقتصاد وهي تساوي الاستهلاك الشخصي + الاستهلاك العام + مجمل الاستثمارات + الصادرات — الواردات على النحو التالي :

الجدول رقم (١٠)

الناتج الوطني ١٩٧٠ — ١٩٨٠

(ملايين الليرات الاسرائيلية : اسعار ١٩٦٨)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
استهلاك شخصي	١١٣٠٨	١٥٨٠١	١٩٨٣٤
استهلاك القطاع العام	٥٤٣٦	٧٩٨٥	٩١٦٣
مجمل الاستثمارات	٤٢٤٢	٥٥٢٥	٧٠٩١
الصادرات	٤٧٤٦	٩٠٩٣	١٧١٧٠
الواردات	٨٣٦٨	١٢٤١٠	١٦٤٥٠
الناتج الوطني	١٧٣٦٤	٢٥٩٩٤	٣٦٨٠٨

Source : *Ibid.*

٧ — Michael Bruno, *Ibid.*